Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 527-538
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The factors leading to the phenomenon of illegal immigration from the perspective of social work and ways to deal with it

Ali Mansour Saed Abdulqader *
Department of Social Work, Faculty of Education, Bani Waleed University, Libya

العوامل المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور الخدمة الاجتماعية وسبل التعامل معها

علي منصور سعد عبدالقادر*
قسم الخدمة الاجتماعية كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: AliMansour@bwe.edu.ly

Received: June 28، 2026	Accepted: August 01، 2026	Published: August 29، 2026

Abstract:
This study aims to highlight the factors leading to the phenomenon of illegal immigration from the perspective of social work and ways to deal with it, as it represents a serious social phenomenon that threatens source, transit, and reception countries. The importance of this research lies in discussing this critical issue, particularly as it impacts state policies due to the loss of human capital, political instability, and heavy security burdens. The methodology is based on a descriptive-analytical approach, utilizing secondary data and official reports. The findings indicate that the phenomenon is driven by complex economic, political, social, and geographical factors, most notably widespread poverty, unemployment, internal conflicts, and weak border controls. The study recommends enhancing regional cooperation, supporting sustainable economic development in source countries, and activating the developmental and clinical roles of social work within reception and transit nations.

Keywords: Illegal Immigration, Factors, Social Work, Libya.

الملخص
يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على العوامل المؤدية لظاهرة الهجرة غير النظامية من منظور الخدمة الاجتماعية وسبل التعامل معها، باعتبارها ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد دول المصدر والعبور والاستقبال. تكمن أهمية البحث في مناقشة هذه القضية الخطيرة وتداعياتها على السياسات العامة نتيجة لفقدان القوة البشرية، وعدم الاستقرار السياسي، والأعباء الأمنية الباهظة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض البيانات الثانوية والتقارير الرسمية. وتوصلت النتائج إلى أن الظاهرة تتغذى على عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وجغرافية معقدة، أبرزها الفقر والبطالة والصراعات المسلحة وضعف الرقابة الحدودية. ويوصي البحث بضرورة تعزيز التعاون الإقليمي، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في دول المصدر، وتفعيل الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية بشقيها الوقائي والعلاجي والتنموي في دول العبور والاستقبال.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية، العوامل، الخدمة الاجتماعية، ليبيا.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة

أولاً- مشكلة البحث:

تُعد الهجرة غير النظامية ظاهرة عالمية تكتسح عقول وأحلام الآلاف من البشر، وهي ظاهرة موجودة في كثير من دول العالم، وتُعد إحدى القضايا الراهنة التي أصبحت منتشرة كالوباء، وهي الخطر الداهم والمرض الوبيل الذي يهدد مستقبل الدول إذا لم تُعالَج قبل فوات الأوان (أمل، 2022). كما أن الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة ارتبطت بتاريخ البشرية لعدم وجود قوانين واضحة تردعها ويصعب على الدول التصدي لها، حيث يسعى الإنسان دوماً إلى الهجرة من مكان إلى آخر طلباً للأمن أو الرزق أو حياة أفضل (أمل، 2022). غير أن ما يُعرف اليوم بـ"الهجرة غير الشرعية" قد اكتسب أبعاداً خطيرة بعدما تحولت إلى نشاط واسع النطاق تديره شبكات تهريب منظمة، وتتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية والإنسانية (أمل، 2022).

وتعد ليبيا، بحكم موقعها الجغرافي الممتد على ساحل يزيد عن 1900 كيلومتر يطل على البحر المتوسط، وحدودها البرية الشاسعة مع ست دول إفريقية، إحدى أهم محطات العبور الرئيسية للهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، نظراً لصعوبة مراقبة حدودها البرية والبحرية، خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي مرت بها الدولة الليبية والتي أدت إلى الانفلات الأمني مع دول الجوار (بوزيد، 2025). ومع تزايد الاضطرابات في الدول الإفريقية وتردي الأوضاع الإنسانية في تلك البلدان، تحولت ليبيا إلى مقصَد ومَعبَر في آنٍ واحد لعشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، حتى صارت الظاهرة تشكّل تهديداً للدولة الليبية ذاتها، وللأمن الإقليمي في منطقة المتوسط، وللسلم الاجتماعي داخل ليبيا (الديوبي، 2018).

وتتجاوز خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادها القانونية والسياسية والاجتماعية والصحية والأمنية لتشمل آثاراً إنسانية جسيمة، من استغلال وابتزاز وتعذيب واتجار بالبشر والاحتيال والتزوير في الأوراق الشخصية والغرق في عرض البحر، وكل ذلك يساهم في تهديد استقرار ليبيا ومستقبلها (إبراهيم، 2013). وتُعد قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، كما تتسبب في حدوث مشكلات للدول التي يسعى إليها المهاجرون ودول العبور، مما أثر على العديد من الدول المعنية بهذه القضية من خلال زيادة معدلات الجريمة والاتجار بالبشر وانتشار الأمراض الوبائية وانخراط بعض المهاجرين في الجماعات الإرهابية (المهدي، 2017).

وإن تحليل مسببات هذه المعاناة الإنسانية التي غالباً ما تنتهي بالاعتقال والسجن أو بالموت وفقدان القوة البشرية الإفريقية، والعوامل التي تفسر تزايد وتيرة انتشار هذه الظاهرة متعددة ومتنوعة؛ إلا أنه سيتم التركيز من خلال هذا البحث على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية (الحوات، 2007). فهناك مناطق طرد ومناطق جذب، ولكل منهما عوامله المؤدية إلى تكوينها، حيث تمثل مناطق الطرد في هذه الدراسة الدول الإفريقية التي تُمثّل دول المصدر، وتمثل منطقة الجذب القارة الأوروبية باعتبارها دول الاستقبال، فضلاً عن دول العبور مثل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب (الحوات، 2007).

وتتلخص دوافع الهجرة في عوامل الطرد في البلد الأصلي وعوامل الجذب في البلد المستقبل، كما أن من بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية أن الحرية من الاضطهاد تشكل دافعاً هاماً للهجرة بين الأقليات الدينية والعنصرية، وكذلك رجال الفكر، فاضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج بالغة الأهمية. ولقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية منذ أواخر الثامنينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة جوانب الحياة للمواطن الإفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن (العلوي، 2015). ففي العقود الأخيرة، وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الإفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي (العلوي، 2015).

وإن الخدمة الاجتماعية بصفتها مهنة إنسانية تلعب دوراً أساسياً في التعامل مع الآثار الإنسانية والاجتماعية والنفسية، خاصة في تفعيل دورها الأساسي للتعامل مع العوامل المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً- أهمية البحث:

الأهمية العلمية :تأتي هذه الأهمية باعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية عاملاً يؤثر على جميع دول العالم عامة وليبيا خاصة. ونظراً للانفلات الأمني وعدم مراقبة الحدود، يلجأ ضعاف النفوس إلى الاتجار بالبشر من أجل المصلحة المادية لفئة معينة، مما يترتب عليه تهديد للأمن والاستقرار في المجتمع الليبي. ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث كإضافة علمية للمعرفة والمكتبات العلمية المحلية لتدعيم جوانب النقص في الدراسات المشابهة في المجتمع الليبي، وإسهاماً في جهود الباحثين باعتباره يثري الجانب النظري في هذا المجال.

الأهمية العملية :تتمثل في جهود الباحث في معرفة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما يترتب عليها من نقل للأمراض والأوبئة المعدية، وما تسببه هذه الظاهرة من مخاطر على المجتمع الليبي. وهي محاولة للوصول إلى حلول مناسبة تفيد الجهات المختصة بالدولة الليبية لضبط الأمن، وخاصة الحدود مع دول الجوار، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا البحث كمرجع علمي يفيد الباحثين والمختصين في المستقبل.

ثالثاً- أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على العوامل الاقتصادية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
2. التعرف على العوامل السياسية والأمنية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
3. التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

رابعاً- تساؤلات البحث:

1. ما أهم العوامل الاقتصادية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
2. ما أهم العوامل السياسية والأمنية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
3. ما العوامل الاجتماعية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

خامساً- المفاهيم والمصطلحات البحثية:

تعريف المهاجر: اسم فاعل من (هاجر / من / إلى)، وهو من ينتقل من مكان تواجده الأصلي إلى مكان آخر (المعاني، 2026) .وفقاً لمفاهيم منظمة الأمم المتحدة، جاء تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها: "انتقال الأفراد عبر الحدود الدولية دون إذن رسمي أو وثائق قانونية، سواء للدخول أو للإقامة أو للعمل، وهي بذلك تخالف القوانين الوطنية المنظمة لدخول وإقامة الأجانب ."وتُعرفها المنظمة الدولية للهجرة بأنها: "حركة أشخاص تتم خارج الأطر التنظيمية والقانونية المعترف بها للدولة ."وتُعرف وفقاً للمادة الثالثة الخاصة بمنظمة الجريمة عن الأمم المتحدة بأنها: "تدبير دخول غير مشروع للفرد إلى دولة، كونه ليس من رعاياها أو مقيماً دائماً فيها، وذلك من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية بشكل مباشر أو غير مباشر" (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، 2000).

مفهوم المجتمع :يُعرف المجتمع بأنه: "مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها" (السيد، 1996، ص 23) .ويُعرف أيضاً بأنه: "تلك الجماعات التي تصنف وفقاً لبعد الإقامة في إقليم محدد والتشابه في اللون والسن والجنس وغيرها" (الجوهري وآخرون، 2006، ص 43).

الخدمة الاجتماعية :تُعرف الخدمة الاجتماعية بأنها: "مهنة إنسانية تهتم بالعلاقات الإنسانية والتفاعلات بين الناس وبين بيئاتهم الاجتماعية، وإيجاد الموارد المختلفة لإشباع الاحتياجات الفردية والجماعية والمجتمعية ."كما تُعرف بأنها: "الأنشطة المهنية التي تمارس من أجل مساعدة الأفراد والجماعات المحلية على زيادة واستعادة قدراتهم في العمل الاجتماعي وتوفير الظروف الاجتماعية التي تساعد على تحقيق هذا الهدف" (أبو المعاطي، 2000، ص 173) .كما تُعرف إجرائياً بأنها: خدمات مهنية وعمليات ومجهودات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ذات صبغة وقائية، وإنشائية، وإنمائية، وعلاجية تُؤدى للشباب، تهدف إلى مساعدتهم كأفراد أو جماعات للوصول إلى حياة تسودها علاقات طيبة ومستويات اجتماعية تتماشى مع رغباتهم وإمكانياتهم وتتوافق مع مستويات وآمال المجتمع الذي يعيشون فيه.

ثانياً- الإطار النظري للبحث:

الدراسات السابقة:

1. دراسة رجب عمر العاتي وعصام عبدالسلام أبو حجر (2020) بعنوان: "واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي". هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الأمن القومي الليبي ودور الهجرة غير الشرعية في تردي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال الفترة ما بين (2014-2019). وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اختيار الحل السياسي بدلاً من الحل العسكري، وتوحيد كافة الأجهزة الأمنية وتكثيف التعاون بينها لمكافحة عمليات الهجرة غير الشرعية، والتنسيق مع دول الجوار لمراقبتها ومنعها.
2. دراسة فرج محمد الدريع (2023) بعنوان: "ليبيا والهجرة غير الشرعية ما بين (1990-2013): دراسة تاريخية تحليلية نقدية". هدفت الدراسة إلى الخروج بمقترحات للحلول قد تساعد على إنهاء الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها في المستقبل. وتوصلت إلى توصيات عدة؛ منها: إدراك أسباب الاستبداد السياسي لدى الدول العربية والإفريقية، ودعم الاستقرار السياسي فيها، وحل النزاعات بين كافة الدول بالطرق السليمة، والقضاء على المهربين وشبكات التهريب التي تعمل على إغراء وتهريب البشر ودفعهم إلى الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء والبحر المتوسط.
3. دراسة فريحة الفايدي (2021) بعنوان: "الضغوط النفسية والاجتماعية وعلاقتها بالاتجاه نحو الهجرة غير الشرعية (دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الشباب الليبي بمدينة بنغازي)". هدفت الدراسة إلى تقصي الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ودعم جهود التكامل وإحداث الانسجام من أجل تحقيق الأمن والتنمية. وتوصلت إلى أن الضغوط النفسية والاجتماعية تقع على الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-40) عاماً، وأن الضغوط الاقتصادية والفقر والبطالة كانت تقف وراء هجرة الشباب وتفكيرهم بترك بلادهم. وأوصت بضرورة قيام الحكومة بعمل مشاريع خاصة للشباب والخريجين، والتركيز على التواصل المستمر معهم من قبل الجهات المختلفة، وتفعيل دور وسائل الإعلام في إبارز مخاطر الهجرة.
4. دراسة حميدة علي البوسيفي (2025) بعنوان: "الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الإشكاليات - الآثار - الخيارات)". هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب والإشكاليات والآثار التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية في ليبيا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى وجود إشكاليات عديدة تتمثل في تهديد الأمن العام، واحتمالات الاختراقات الإرهابية، وارتفاع معدلات الجريمة والبطالة، وانتشار العمالة العشوائية، وظهور أنواع جديدة من الجرائم، وضعف الردع القانوني. وأوصت بإصدار بيان رسمي واضح من الحكومة الليبية لتوضيح موقفها، وتنفيذ عملية حصر شاملة للمهاجرين، وإنشاء محاكم خاصة لمحاكمة المتورطين في التهريب.
5. دراسة ماجد عبدالله (2017) بعنوان: "ديناميكيات الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن وتداعياتها الاقتصادية والأمنية" (رسالة ماجستير، جامعة عدن). هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تدفع المهاجرين من القرن الإفريقي إلى اليمن، وتحليل التداعيات الاقتصادية والأمنية، واستكشاف آليات التصدي للظاهرة. وتوصلت إلى أن الهجرة تشكل تحديات كبيرة بسبب الفقر والحروب والاضطهاد، وأوصت بتعزيز التعاون الإقليمي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية في دول القرن الإفريقي، وتوفير الحماية للمهاجرين وفق القوانين الدولية.
6. دراسة بشير ضيفي وكرامة بن قومار بعنوان: "الهجرة غير الشرعية للإفارقة عبر الجزائر بين خيار الاستقرار وحلم العبور نحو أوروبا" (الملتقى الدولي: الإنسان والأرض بحث في مشكلة البيئة والواقع الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: الفصل الثاني

أولاً: مفهوم الهجرة غير الشرعية:

1. الهجرة غير الشرعية: حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية دون الحصول على إذن من السلطات المختصة.
2. الهجرة غير القانونية: الهجرة التي تتم دون احترام القوانين والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالهجرة.
3. الهجرة غير النظامية: الهجرة التي تتم دون اتباع الإجراءات القانونية المحددة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة، 2019).
4. التعريف السوسيولوجي – الاجتماعي: "ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى بطرق غير قانونية، مدفوعين بعوامل طاردة في بلدانهم كالفقر والبطالة وانعدام الأمن، وعوامل جاذبة في دول المقصد كفرص العمل والحياة الأفضل، مما يعرضهم لمخاطر الاستغلال والاتجار بالبشر" (العيسوي، 2017).
5. الهجرة من منظور الخدمة الاجتماعية: "وضعية اجتماعية حرجة يعيشها فرد أو جماعة انتقلوا عبر الحدود بدون وثائق رسمية، مما يجعلهم عرضة للتهميش وانتهاك الحقوق، ويستدعي تدخلاً مهنياً من الخدمة الاجتماعية على المستوى الوقائي لمعالجة الأسباب، والعلاجي لتقديم الدعم، والتنموي لإعادة الدمج" (عبدالمعطي، 2018).

ثانياً: العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية :

لقد شهد التطور العلمي في وسائل الاتصال منطلقاً رقمياً وتحولاً فكرياً في الوصول إلى المعلومة، مما ساهم في التأثير على الأشخاص المعرضين للهجرة في ترسيخ قاعدة الحياة ومستوى الرفاهية التي تتمتع بها الدول الغنية، والذي ينذر بتفاقم الأزمات مستقبلاً ويزيد من سقف التوقعات في ازدياد أعداد الهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية (أحمد علو، 2009) .ولقد شملت الهجرة غير الشرعية كل فئات المجتمع؛ فكل فرد هنا له أسبابه الخاصة وظروفه القاسية التي رافقته طيلة حياته في بلده الأم الذي لم يجد فيه أي مقومات للحياة المعيشية، مما استدعى خيار الهجرة رغبةً في إيجاد حياة أفضل. وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب والعوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية:

1. العامل الاقتصادي :بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية، إلا أن العامل الاقتصادي يأتي في مقدمة هذه الأسباب؛ لأن المهاجرين يرون أن دولهم تعاني من سوء إدارة الموارد الطبيعية والتي باتت ضمن أطماع دول أخرى. فالبيئة الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش تعتبر من عوامل الطرد، والبيئة الغنية التي تتمتع بسبل العيش كمناجم الذهب والنفط واشتغال العمالة ووفرة فرص العمل تعتبر من عوامل الجذب والاستقرار، وهي تمثل دوراً كبيراً في دفع عملية الهجرة غير الشرعية نظراً لانتشار البطالة والفقر وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في دول المصدر.

فعلى سبيل المثال، يبرز اتساع الفارق الاقتصادي بين دول العالم المتقدم وبين دول العالم النامي والدول الإفريقية؛ فالفوارق التنموية والمعيشية وتحسين مستوى الدخل لها دور كبير ومهم في نظرة المهاجر للدول الأوروبية الغنية بالخيرات مقارنة بإفريقيا التي لم تستثمر خيراتها وقدرات شبابها. ومن هنا جاء اعتقاد المهاجرين بأن العبور إلى أوروبا من خلال الهجرة من بلدانهم إلى ليبيا ومن ثم إلى أوروبا سيؤمن لهم دخلاً أفضل وحياة كريمة تبعدهم عن الفقر المنتشر في بلدانهم (مجدي أحمد عبدالله، 2013).

2. العامل السياسي والأمني :تجبر التطلعات والمواقف السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان في كثير من الأحيان الأشخاص على مغادرة بلدانهم هرباً من الظلم السائد أو خوفاً من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة في دول مثل السودان وتشاد ومالي وغيرها، وكذلك القمع السياسي وغياب الحريات في بعض الأنظمة الإفريقية التي ترفض المعارضة أو منافسة السلطة؛ ومن هنا يأتي انعدام الأمن الداخلي لدى الدول الإفريقية وما يترتب عنه من موجات نزوح (فرج محمد الدريع، 2023).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما أثر تدفق الهجرة غير الشرعية على حالة الاستقرار السياسي في ليبيا نتيجة للفوضى وعدم الاستقرار وتدخل الدول الخارجية المرتبطة بمكافحة الهجرة في قرارات الحكومات المتتابعة، والتي شكلت منعطفاً سلبياً في اتخاذ القرارات السيادية التي من شأنها إعادة هيبة الدولة، دون مراعاة لتلك الدول للمواثيق والقرارات الدولية المتفق عليها في مجلس الأمن بشأن استفراد أي دولة في صياغة وإصدار القوانين الخاصة بها التي تحمي سيادتها، مما أثر على مجريات الأحداث الداخلية (رجب عمر العاتي وعصام عبدالسلام أبو حجر، 2020).

3. العامل الاجتماعي :يتمثل في فقدان السيطرة على النمو الديموغرافي المتسارع في إفريقيا، مما ساهم في عجز الحكومات عن توفير التعليم والتوظيف ودفع العديد من المهاجرين إلى ترك الوطن الأم لعدم القدرة على توفير الحاجات الضرورية. وأدى كل ذلك لرغبة السكان في الالتحاق بأقارب سبق لهم الهجرة، خاصة من كانت لهم اتصالات شخصية تفيدهم بأن الهجرة إلى ليبيا أفضل بكثير من بلدانهم. ولا ننسى بأن العادات والتقاليد الاجتماعية لديهم أصبحت ترتبط بنجاح الفرد في الهجرة من أجل توفير لقمة العيش لأفراد أسرته ككل (حلوز خالد، د.ت.).
4. العامل الجغرافي :يعد الموقع الجغرافي لليبيا نقطة انطلاق نحو أوروبا، فهو النقطة الأساسية والمفصلية في زيادة نسبة المهاجرين لما تشهده ليبيا من ضعف الرقابة الحدودية نتيجة الانقسام السياسي والحروب الأهلية والانفلات الأمنـي وزيادة نسبة التهريب والمهربين ضعاف النفوس، فضلاً عن تفشي الفساد داخل بعض الأجهزة الأمنية المسؤولة عن ضبط الحدود نتيجة تعامل بعض النقاط مع هؤلاء المهربين.

ثالثاً: التداعيات السلبية التي تسببها ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية واقعاً يعيشه المجتمع الليبي منذ الانفلات الأمنـي في عام 2011، وازدادت وتيرتها بشكل أكبر من خلال ارتباك المشهد السياسي غير المتوازن حالياً، مما يترتب عليه العديد من التداعيات السلبية التي تؤثر على المجتمع الليبي، وهي كالاتي:

1. التداعيات الاقتصادية :إن فشل السياسات الحكومية وانتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة يؤثر بشكل كبير في قرارات الدولة، مما يساهم وبشكل كبير في استنزاف مقدرات العامة للدولة؛ فيؤثر وجود أعداد كبيرة من المهاجرين على هيكلية الاقتصاد الليبي من خلال: إعالة أعداد كبيرة من المهاجرين بدون خطط اقتصادية مسبقة، ومنافسة العمالة غير النظامية للعمالة الوطنية، واستنزاف الدعم الحكومي في استهلاك السلع الأساسية (الخبز، الوقود، الكهرباء) المدعومة من خزينة الدولة، مما يرفع من قيمة الإنفاق العام. كما يتسبب التضخم في الاقتصاد ونمو الأسواق الموازية (السوداء) للعملة والسلع في تقليل قدرة الدولة على ضبط السياسة النقدية.(Marinov & Tawiri, 2021)
2. التداعيات الاجتماعية والصحية :تتأثر المجتمعات المحلية الليبية، خاصة في الجنوب والمدن الساحلية، بما يلي:
   - **الضغط على الخدمات :**تزايد معدلات الجريمة نتيجة ظروف الفقر واليأس، وزيادة العبء على المستشفيات والمراكز الصحية العامة التي تعاني من نقص في الإمدادات.
   - **التغير الديموغرافي والاندماج :**نشوء بؤر سكنية عشوائية تفتقر لأدنى شروط الصحة العامة، مما قد يساهم في انتشار أمراض لم تكن موجودة بكثرة نتيجة غياب الرقابة الصحية على المهاجرين، فضلاً عن الاحتكاك السلبي بين المهاجرين والمجتمعات المحلية بسبب اختلاف العادات والثقافات (الهوش، 2023).
3. التداعيات الأمنية :تركز الدراسات الأمنية على أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد عبور، بل أصبحت محركاً رئيسياً لعدم الاستقرار:
   - **تمويل النزاعات :**استغلال الميليشيات لشبكات التهريب كمصدر دخل بديل، مما يعزز من قوتها العسكرية في مواجهة الدولة، حيث إن انتشار السلاح والميليشيات جعل شبكات التهريب أكثر قوة وتنظيماً.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **الجريمة العابرة للحدود :**إمكانية تسلل إرهابيين أو مجرمين عبر قوافل المهاجرين، وارتباطهم بجرائم أخرى مثل الاتجار بالبشر وتسلل عناصر إرهابية عبر الحدود الصحراوية الهشة.
- **ضعف الأجهزة الأمنية :**إرهاق الأجهزة الأمنية والرقابية وإلزامها بمهام إضافية في ظل ضعف الإمكانات المتاحة لها والتي تساعدها في الاكتشاف المبكر للمهاجرين ككاميرات المراقبة على الحدود (خليفة، 2025).

4. التداعيات الإنسانية :في ظل الاتجار بالبشر وعدم وجود سياسة فعالة تردع هؤلاء التجار، يتم في الغالب تجميع المهاجرين في أماكن مختلفة وسط ظروف احتجاز سيئة في مراكز الإيواء داخل ليبيا، مما يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان؛ إذ يتعرض المهاجرون للاستغلال من قبل المهربين بما يشمل التعذيب والابتزاز ودفع الجزية والاتجار بالبشر ونقلهم، فضلاً عن وضعهم في قوارب الموت التي تغرق بآلاف المهاجرين في البحر المتوسط سنوياً.
5. التداعيات القانونية والسياسية :يواجه المشرع الليبي تحديات في الموازنة بين الالتزامات الدولية والسيادة الوطنية، وقصوراً في التشريعات واللوائح القانونية في التعامل مع الهجرة كجريمة جنائية وفقاً للقانون رقم (19) لسنة 2010، وذلك دون وجود آليات واضحة للجوء أو حماية الفئات المستضعفة. يساهم ذلك في زيادة الضغوط الدولية لتحويل ليبيا إلى "منطقة آمنة" أو مراكز إيواء دائمة، وهو ما يرفضه القانون الليبي (مجلة البحوث القانونية - جامعة مصراتة، 2024).

رابعاً: الإجراءات التي قامت بها المنظمات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية :

عددت هيئة الأمم المتحدة أسباب الهجرة وأوضحت أن الصراعات والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان وآثار تغير المناخ، إلى جانب بعض العوامل الطبيعية والبيئية المختلفة والفقر والأوضاع الاقتصادية السيئة، تمثل أسباباً رئيسية وراء الهجرة؛ وهي عوامل تعاني منها معظم الدول الإفريقية خصوصاً دول الساحل بسبب الانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية.

وتمكنت المنظمة بالتعاون الوثيق مع الحكومة الليبية من الوصول إلى آلاف الليبيين والمهاجرين المحتاجين، وقدمت لهم المساعدات الإنسانية وعملت مع الشركاء المحليين لبناء قدراتهم للتغلب على التحديات. وتندرج سياسة وبرامج المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا تحت ثلاث ركائز تمشياً مع الرؤية الاستراتيجية للمنظمة الدولية للهجرة (2019-2023): دعم جميع المجتمعات المختلفة بمن فيهم المهاجرون والنازحون من مناطق القتال، والتصدي لآثار الأزمات وزيادة فرص الحصول على المساعدات، ووضع مسارات آمنة وفعالة وتعزيز الهجرة المنظمة والنظامية، وإدارة الهجرة بطريقة منظمة ومتماسكة مما يؤدي إلى تقليص أوجه الضعف لدى المهاجرين والمجتمعات المحلية (رحومة، 2024).

- **بيانات "فرونتكس :"**بحسب البيانات الأولية التي جمعتها الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل "فرونتكس" خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024، فإن الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط سجلت أكبر انخفاض في عمليات اكتشاف المعابر الحدودية غير النظامية بـ61 في المئة، في حين سجلت غرب إفريقيا والحدود البرية الشرقية أكبر الزيادات بـ174 و148 في المئة على التوالي، مما يكشف عن أن الانتقال نحو السواحل الأوروبية بحراً انطلاقاً من شمال إفريقيا تراجع كثيراً مقابل ارتفاع التحرك محلياً على اليابسة. وأوضحت وكالة "فرونتكس" في تقريرها الصادر بداية يوليو (تموز) الجاري أن طريق الهجرة الثاني الأكثر نشاطاً في النصف الأول من العام هو شرق البحر الأبيض المتوسط، إذ ارتفع عدد الوافدين بـ75 في المئة .
- **اجتماع روما :**ولعل الاجتماع الرباعي الذي ضم الجزائر وليبيا وتونس وإيطاليا وعقد في روما كفيل بالإجابة عن عدد من التساؤلات وكشف حقيقة النوايا بخصوص الهجرة غير الشرعية؛ إذ دعا وزير الداخلية الإيطالي ماتيو بيانتيدوسي دول المنطقة إلى مواجهة قوافل الهجرة السرية، قائلاً: "عندما يصل المهاجرون إلى ساحل شمال إفريقيا جاهزين لركوب القوارب، يجب أن تكون أولويتنا الاستراتيجية هي العمل على تعزيز استقرار الحدود البرية بدءاً من منطقة الساحل". وأشار إلى أهمية تعزيز استراتيجية المساعدة على العودة الطوعية إلى الوطن وتبادل المعلومات لمكافحة الشبكات الإجرامية التي تدير الاتجار بالبشر. واتفقت كل من ليبيا والجزائر وتونس على بذل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الجهود المشتركة من أجل ضبط الحدود الإدارية لمنع الهجرة وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات العملية والأمنية (ياحي، 2024).

خامساً: الإطار القانوني والتشريعي للهجرة غير الشرعية:

1. قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة (القانون الأساسي) :يعتبر هذا القانون الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها القضاء الليبي حالياً في توصيف الجريمة والعقاب عليها، وقد نقل هذا القانون التعامل مع الظاهرة من مجرد "مخالفة إدارية" إلى "جناية" أو "جنحة" جسيمة. ومن أبرز ملامحه:
   - **توسيع نطاق الجريمة :**لم يعد العقاب يقتصر على المهاجر فقط، بل شمل "المسؤول عن النقل" و"المسؤول عن الإيواء"؛ إذ تعاقب المادة (4) بالحبس والغرامة كل من حرض أو ساعد أو قدم تسهيلات لدخول البلاد.
   - **المصادرة :**نص القانون على مصادرة أي وسيلة نقل (سيارات، قوارب) أو أموال استُخدمت في عملية التهريب لصالح الخزانة العامة.
   - **الترحيل الإلزامي :**تُلزم المادة (13) السلطات بترحيل الأجنبي فور انتهاء مدة عقوبته، ولا يجوز له العودة إلا بإذن خاص (الجريدة الرسمية، 2010).
   - **المضمون والأهمية :**عرّف القانون المهاجر غير الشرعي بأنه كل من دخل البلاد أو أقام بها دون إذن، وجعل من أفعال إدخال المهاجرين أو إيوائهم أو نقلهم جرائم يعاقب عليها بالحبس والغرامة، ويُعد أول تشريع ليبي يخصص "الهجرة غير المشروعة" كجريمة مستقلة ومنفصلة عن مجرد مخالفة إجراءات الإقامة (قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة).
2. قانون تنظيم دخول وإقامة الأجانب (الإطار التنظيمي) :يُعد القانون رقم (6) لسنة 1987 (المعدل بالقانون رقم (2) لعام 2004) "القانون الأم" الذي ينظم الوجود الأجنبي الشرعي في ليبيا:
   - **من حيث الرقابة الإدارية :**يلزم الأجانب بضرورة التبليغ عن محل إقامتهم خلال 48 ساعة من وصولهم (المادة 9).
   - **من حيث تأشيرات العمل :**يربط بين الإقامة والنشاط الاقتصادي؛ أي أن أي أجنبي يعمل بدون "إذن عمل" رسمي يعتبر مخالفاً ويُرحل، حتى لو كان دخوله قانونياً في البداية.
   - **من حيث التشديد العقابي :**رفع تعديل عام 2004 الغرامات المالية بشكل كبير لتصل إلى آلاف الدينارات كأداة ردع مالي (قانون تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها، منشورات مجمع القانون العام).
3. قانون مكافحة توطين الأجانب (التشريع الحديث) :صدر هذا القانون في ظل مخاوف وطنية من تحول ليبيا إلى بلد استقرار دائم للمهاجرين، ويعد الأكثر صرامة في تاريخ التشريع الليبي الحديث فيما يخص الوجود الأجنبي:
   - **تعريف التوطين :**عُرّف بأنه "إسكان الأجانب في ليبيا بغرض البقاء الدائم أو اتخاذها موطناً بدلاً من موطنهم الأصلي."
   - **منع التشغيل غير المنظم :**تمنع المادة (5) منعاً باتاً تشغيل أي أجنبي لا يحمل إقامة سارية المفعول، وتفرض عقوبات مالية وحبس على أصحاب العمل الليبيين المخالفين.
   - **نظام الكفالة المطور :**يلزم القانون كل أجنبي بوجود "كفيل ليبي" يكون مسؤولاً عنه أمام الجهات الأمنية والمالية، مما يسهل تتبع الأجانب داخل البلاد ويضمن وجود مسؤول قانوني عنهم، مما يعكس رغبة المشرع الليبي في حماية التركيبة الديموغرافية والسيادة الوطنية (قانون رقم (24) بشأن مكافحة توطين الأجانب، مجلس النواب الليبي، 2023).

سادساً: دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

تؤدي الخدمة الاجتماعية دوراً محورياً ومتكاملاً في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كونها مهنة تتعامل مع الإنسان في أزماته وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات الضعيفة. ويتوزع هذا الدور على مستويات مهنية متداخلة تشمل:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. الدور الوقائي :يهدف إلى منع الظاهرة قبل وقوعها من خلال معالجة أسبابها الجذرية؛ فقد أكدت الدراسات الميدانية أن "ضعف الأمن وعدم الاستقرار داخل بلدانهم والصراعات والنزاعات السياسية وقلة فرص العمل ووجود البطالة داخل بلدهم دفعهم للهجرة". لذا يعمل الأخصائي الاجتماعي على التوعية بمخاطر الرحلة، خاصة أن كثيراً من المهاجرين "كانت لديهم المعلومات الكافية بالصعوبات والمخاطر، ورغم ذلك قبلوا المجازفة من أجل تحقيق هدفهم"، بالإضافة إلى تنسيق برامج التمكين الاقتصادي والتدريب المهني لخلق بدائل محلية (عبدالمعطي، 2018).
2. الدور العلاجي :يتمثل في التدخل المهني المباشر مع المهاجرين الموجودين في مراكز الإيواء أو المحتجزين، ويشمل هذا الدور إدارة الحالة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف؛ حيث أثبتت الدراسات أن المهاجرين "تعرضوا للإساءة داخل المكان الذي احتجزوا فيه من قبل شبكة التهريب" وأن بعض النساء "تم ممارسة عليهن الاغتصاب". كما يتضمن التنسيق للرعاية الصحية لمعالجة الحالات التي ثبت إصابة بعضها بأمراض معدية نتيجة غياب الفحوصات الطبية الأولية (المنظمة الدولية للهجرة، 2023).
3. الدور التنموي :يركز على الحلول طويلة المدى لمنع تكرار الظاهرة ومعالجة آثارها على المجتمع المضيف. ويشمل إعادة دمج العائدين نفسياً ومهنياً، ودمج من تم تسوية أوضاعهم لمنع تحولهم إلى مصدر للجريمة، حيث تؤدي الهجرة إلى آثار سلبية مثل "انتشار الجرائم داخل مدن الدراسة كالنصب والاحتيال والسرقة وصناعة وتجارة الخمور وممارسة البغاء". كما يشمل المناصرة لاقتراح "الحلول والمقترحات للحد من هذه الظاهرة" على مستوى السياسات (البطران، 2025).
4. الدور التنسيقي :يُعد دوراً فعالاً يبرز من خلال مساهمة الأخصائي الاجتماعي في التنسيق المباشر بين الجهات المختصة؛ فهو لا يعمل بمعزل عن الآخرين، بل يمثل جسراً تواصلياً بين الأجهزة الأمنية لضمان معاملة إنسانية للمهاجرين أثناء الضبط والترحيل، والتعاون مع المنظمات الدولية مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، فضلاً عن العمل مع المجتمع المحلي لتخفيف التوتر بين السكان المحليين والمهاجرين ومنع خطاب الكراهية.

وبذلك تتكامل أدوار الخدمة الاجتماعية لتحويل الاستجابة للهجرة غير الشرعية من معالجة أمنية بحتة إلى معالجة إنسانية وتنموية شاملة، تتعامل مع الأسباب والنتائج معاً.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للبحث:

1. **منهج البحث** :اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج لتحليل موضوع البحث؛ إذ يُعرف المنهج الوصفي بأنه "المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً بوصفها وبيان خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى" (الكيلاني والشريفين، 2007، ص 27) .وقد تم التطرق من خلاله لوصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحليلها وفق الإطار النظري المتمثل في الدراسات السابقة، ومفهوم الهجرة غير الشرعية، وبعض العوامل المؤدية إليها، والتداعيات السلبية التي تسببها، والإجراءات التي قامت بها المنظمات الدولية لمكافحة الظاهرة، والإطار القانوني والتشريعي لها، ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، وصولاً إلى النتائج العامة للبحث والتوصيات والمقترحات اللازمة لمعالجتها.
2. **مجتمع البحث** :نظراً لتعذر الوصول المباشر إلى المهاجرين غير الشرعيين لأسباب أمنية وقانونية، تمثل مجتمع البحث في البيانات والوثائق الثانوية المتعلقة بالظاهرة.
3. **مصادر البيانات :**شملت مصادر البيانات التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الداخلية الليبية وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبيانات المنظمة الدولية للهجرة(IOM) ، وتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
4. **مجالات البحث:**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **المجال المكاني :**اختار الباحث دولة ليبيا، باعتبارها دولة عبور ومقصد رئيسية للهجرة غير الشرعية.
- **المجال الزماني :**تم إجراء هذا البحث خلال الفترة من عام 2025 إلى عام 2026، لضمان حداثة البيانات وتغطية أحدث المستجدات.
- **المجال البشري :**تم الاعتماد على تحليل مخرجات الجهات الرسمية والدولية المتعاملة مع الظاهرة.
- **أداة جمع البيانات :**تمثلت الأداة في تحليل المحتوى الكمي والكيفي للوثائق والتقارير والإحصاءات الرسمية المنشورة.
- **أساليب تحليل البيانات :**تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي لعرض البيانات في صورة تكرارات ونسب مئوية، بالإضافة إلى التحليل الكيفي لتفسير دلالات الأرقام وربطها بالسياق الأمني والاجتماعي والاقتصادي.

ثامناً: النتائج العامة للبحث:

- **النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول (ما أهم العوامل الاقتصادية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟):**
  - يعاني المهاجرون من سوء إدارة الموارد الطبيعية في دولهم وعدم استغلالها بالشكل الأمثل.
  - تعتبر البيئة الفقيرة التي تفتقر لسبل العيش عاملاً طارداً، بينما تمثل البيئة الغنية بما تحتويه من موارد كمناجم الذهب والنفط ووفرة فرص العمل عامل جذب واستقرار.
  - يُعد انتشار البطالة والفقر وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، مقابل ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في دول المقصد، من أبرز أسباب الهجرة.
  - تلعب الفوارق التنموية والمعيشية الواسعة بين الدول المتقدمة والدول الإفريقية دوراً رئيسياً في توجيه نظرة المهاجرين نحو الدول الأوروبية بحثاً عن تحسين مستوى الدخل.
- **النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني (ما هي أهم العوامل السياسية والأمنية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟):**
  - تدفع انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة الأفراد إلى مغادرة بلدانهم هرباً من الظلم أو خوفاً من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة.
  - يساهم القمع السياسي وغياب الحريات في بعض الأنظمة الإفريقية، ورفض تداول السلطة، في خلق موجات نزوح واسعة.
- **النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث (ما هي العوامل الاجتماعية المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟):**
  - أدى عجز الحكومات عن توفير التعليم والتوظيف إلى دفع العديد من المهاجرين لترك أوطانهم بحثاً عن مقومات الحياة الضرورية.
  - رغبة السكان في الالتحاق بأقارب سبق لهم الهجرة وتحقيق نجاحات معيارية.
  - ارتباط العادات والتقاليد الاجتماعية بنجاح الفرد في الهجرة كوسيلة لتوفير لقمة العيش لأفراد أسرته ككل.

تاسعاً: توصيات ومقترحات لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

بناءً على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي ناقشناها، ومن خلال قراءة نصوص القوانين الليبية (مثل القانون رقم 19 لسنة 2010 والقانون رقم 24 لسنة 2023)، يمكننا استنتاج مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى معالجة جذور الأزمة بدلاً من الاكتفاء بمعالجة النتائج:

1. التركيز على التنمية الاقتصادية بدلاً من الاقتصار على الحلول الأمنية؛ نظراً لأن التهريب تحول إلى اقتصاد بديل لتجار البشر بسبب غياب فرص العمل.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. توفير فرص عمل حقيقية للشباب والتوسع في برامج التدريب المهني.
3. إنشاء قروض صغرى للمشاريع التنموية التي تساهم في استثمار أوقات الشباب وإبعادهم عن الانخراط في شبكات التهريب.
4. تنمية مناطق الجنوب وزيادة فرص العمل في الحقول النفطية والدوائر الزراعية لمعالجة دافع البطالة الرئيسي.
5. بسط سيطرة الدولة على أغلب نقاط العبور لتقليل اعتماد المدن الحدودية على اقتصاد التهريب.
6. تعزيز التعاون الأمني بين الأجهزة المختصة، ودعم حرس الحدود، وتدريبهم على تقنيات المراقبة الحديثة كالطائرات المسيرة والكاميرات الحرارية، لا سيما في المناطق الصحراوية.
7. تفعيل الاتفاقيات المشتركة مع دول المصدر والعبور (مثل ليبيا، والنيجر، وتشاد، والسودان) لضبط حركة المهاجرين وملاحقة رؤوس شبكات التهريب قضائياً.
8. البدء في حملات توعية شاملة عبر الإذاعات المرئية والمسموعة ووسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح مخاطر الهجرة غير الشرعية وتداعياتها الصحية والاجتماعية.
9. إشراك الوجهاء وشيوخ القبائل في جهود التوعية المجتمعية ضد مخاطر الهجرة غير الشرعية والضغط لمحاربة المهربين.
10. مساعدة الشباب مادياً ومعنوياً لتسهيل تكوين الأسر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
11. دعم الكفاءات العلمية والاستفادة من خدماتهم للحد من نزيف هجرتهم نحو الخارج.
12. سن وتطبيق قوانين رادعة من قبل السلطات المختصة لمنع مهربي البشر عبر قوارب الموت من استغلال الثغرات البحرية والحدودية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

[1] أبو المعاطي، م .(2000) .*الزيارات الميدانية في مجالات الخدمة الاجتماعية* (ط. 3). مركز النشر والتوزيع، المكتب الجامعي الحديث.

[2] أحمد، ع. (2009). الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة .*دراسات وأبحاث*، .(289)

[3] الحوات، أ. ع .(2007) .*الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي* .منشورات الجامعة المغاربية.

[4] البطران، ح. ح. (2025). الهجرة غير الشرعية أسبابها ودوافعها.. آثارها وانعكاساتها على الدولة الليبية: دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين .*المجلة السعودية للعلوم الإنسانية*، المؤسسة العربية المتحدة للنشر العلمي، .(14)

[5] الجريدة الرسمية .(2010) .*قانون مكافحة الهجرة غير المشروعة*، ليبيا، العدد (6)، ص 142-146.

[6] الجوهري، م.، وآخرون .(2006) .*الأنثروبولوجيا الاجتماعية* .دار المعرفة الجامعية.

[7] الحسن الشيخ العلوي .(2015) .*الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا* .مركز الجزيرة للدراسات.

[8] السيد، ع. ا .(1996) .*علم الاجتماع الريفي والحضري (مدخل نظري)* .دار المعرفة الجامعية.

[9] السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية: دراسة تحليلية لقانون مكافحة الهجرة غير المشروعة .(2020/2024) .*مجلة البحوث القانونية - جامعة مصراتة*.

[10] العيسوي، ع. م .(2017) .*علم اجتماع الهجرة: النظرية والواقع العربي* (ط. 1). دار الفكر العربي.

[11] الكيلاني، ع. ز.، والشريفين، ن. ك .(2007) .*مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية: أساسياته، مناهجه، تصاميمه، أساليبه الإحصائية* (ط. 2). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

[12] المنظمة الدولية للهجرة .(2019) .*مسرد مصطلحات الهجرة* (ط. 3). منشورات.IOM

[13] المنظمة الدولية للهجرة .(2023) .IOM *دليل إدارة الحالة للمهاجرين الضعفاء في ليبيا* (ط. 2). مكتب طرابلس.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[14] الهوش، ن. س. (2023). العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية (دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت)*Abhat Journal*، 15.(2).

[15] بوزيد، ج. ع .(2025) .*الهجرة غير الشرعية في ليبيا الخطورة والتحديات وسبل المعالجة* . موقع المجمع القانوني الليبي.

[16] جوادي، د. أ .(2022) .*تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على ظاهرة الهجرة غير الشرعية* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

[17] حلوز، خ. (د.ت.). الشباب المثقف وإشكالية الهجرة غير الشرعية .*مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية*، 1(1)، 21.

[18] البوسيفي، ح. ع. (2025). الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الإشكاليات – الآثار - الخيارات) . *مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث*، المركز الديمقراطي العربي، 7.(8)

[19] خليفة، ع. ك. م. (2025). تباين الآراء حول تداعيات الهجرة غير الشرعية من منظور الفئات المدنية والأمنية في مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية الثقافية والاقتصادية في ليبيا .*مجلة جامعة نالوت للعلوم الإنسانية والتربوية*.

[20] العاتي، ر. ع.، وأبو حجر، ع. ع. (2020). واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي .*المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة - القربولي*، 1(2)، 133.

[21] عبدالمعطي، ع. م .(2018) .*الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية اللاجئين* .دار المعرفة الجامعية.

[22] ياحي، ع .(2024) .*الهجرة غير الشرعية... الجزائر بين بلد عبور ومقر للاستقرار* .جريدة إندبندنت عربية.

[23] الدريع، ف. م. (2023). ليبيا والهجرة غير الشرعية ما بين (1990-2013)، دراسة تاريخية تحليلية نقدية .*مجلة القلعة*، جامعة المرقب، (21)، 4.

[24] قانون تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها .*منشورات مجمع القانون العام*.

[25] قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة.

[26] قانون رقم (24) لسنة 2023 بشأن مكافحة توطين الأجانب. مجلس النواب الليبي.

[27] عبدالله، م .(2017) .*ديناميكيات الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن وتداعياتها الاقتصادية والأمنية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عدن، كلية الآداب، اليمن.

[28] عبدالله، م. أ .(2013) .*الاغتراب والهجرة غير الشرعية دراسة سيكومترية مقارنة* .دار المعرفة الجامعية.

[29] رحومة، ن. ف. ع. (2024). المعالجة الإخبارية لقضايا الهجرة غير الشرعية بالموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة (أخبار ليبيا كدولة عبور نموذجاً) .*المجلة الدولية للعلوم والإعلام والاتصال*، (2)، 162.

[30] Marinov, M., & Tawiri, N. (2021). The Economic Impact of Illegal Immigration on Libya. *Journal of Research and Economic Studies*, 156.

[31] موقع المعاني .(2026) .*معجم المعاني الجامع* .تم الاسترداد في 5 أبريل 2026، من https://www.almaany.com

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).